A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/6/L.6
21 September 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

كوبا: مشروع قرار

٦/... حقوق الإنسان والتضامن الدولي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشـــير إلى قـــرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، *وإذ يحيط* علماً بالتقرير الذي قدمه إلى المجلس الخبيرُ المستقلُ المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي (A/HRC/4/8)،

وإذ يشـــدد على أن عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تجري وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

وإذ يذكّـــر بأن الدول تعهدت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بأن تتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأكدت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال من أجل إعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية،

وإذ يؤكد مجدداً أن المادة ٤ من إعلان الحق في التنمية تنص على وجوب العمل المتواصل على تعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع، وأن التعاون الدولي الفعال، بوصفه مُكمِّلاً لجهود البلدان النامية، هو عنصر أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات المناسبة لتشجيع تنميتها الشاملة،

وإذ يضع في اعتباره أن المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على أن تتعهد كل دولة طرف فيه باتخاذ التدابير اللازمة، منفردةً وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تتيحه مواردها المتوفرة، للعمل تدريجياً على الإعمال التام للحقوق المعترف بها في العهد، وذلك بجميع الوسائل المناسبة، بما فيها خاصةً اتخاذ التدابير التشريعية،

واقتناعاً منه بإمكانية النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التعايش السلمي والعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ذات النُظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية المختلفة،

وإذ يؤكد مجدداً أن اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان النامية أمر غير مقبول ولا يجوز أن يستمر وأنه يعوق إعمال حقوق الإنسان في المجتمع الدولي ويزيد من حتمية قيام كل بلد ببذل قصارى جهده لسد هذه الفجوة وفق قدراته،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء عدم وصول الفوائد الضخمة الناجمة عن عملية العولمة والترابط الاقتصادي إلى جميع البلدان والمجتمعات والأفراد، وإزاء تزايد استبعاد عدة بلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، من فوائد تلك العملية،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء هول الكوارث الطبيعية، والأوبئة والآفات الزراعية عدداً وحجماً وإزاء أثرها المتزايد في السنين الأخيرة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية وخيمة في الأجل الطويل على المجتمعات الهشة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لزيادة الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، *وإذ يذكر* بالعهد الذي قطعته البلدان الصناعية على نفسها بأن تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، *وإذ يُقِرُّ* بضرورة إيجاد موارد جديدة وإضافية لتمويل البرامج الإنمائية في البلدان النامية،

وقد عزم على اتخاذ خطوات جديدة لزيادة التزام المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم جوهري في الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك بزيادة جهود التعاون والتضامن الدوليين ومواصلتها،

وإذ يؤكد ضرورة إقامة صلات جديدة ومنصفة وعالمية من الشراكة والتضامن بين الأجيال وتعزيز تضامن الأجيال من أجل بقاء البشرية،

وإقراراً منه بأن الاهتمام الذي أُولِيَ لأهمية التضامن الدولي، بوصفه عنصراً حيوياً في جهود البلدان النامية الرامية إلى إعمال حق شعوبها في التنمية وتعزيز التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، لم يكن كافياً،

وتصميماً منه على العمل على توعية الأجيال الحاضرة توعيةً كاملةً بمسؤوليتها تجاه الأجيال المقبلة، وعلى إيجاد عام أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل،

١- *يؤكد من جديد* ما ورد في الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية من اعتراف بالقيمة الأساسية للتضامن في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، والذي جاء فيه أن التحديات العالمية يجب مواجهتها على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة، وفقاً لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين، وأن من حق الذين يعانون، أو أقل الناس استفادة، أن يحصلوا على العون من أكثرهم استفادة؛

٢- *يعرب عن عزمه* على الإسهام في حل المشاكل العالمية القائمة عن طريق زيادة التعاون الدولي بهدف إيجاد الأوضاع التي تكفل عدم المساس باحتياجات ومصالح الأجيال المقبلة بسبب أعباء الماضي، وعلى أن ترث الأجيال المقبلة عالماً أفضل؛

٣- *يحث* المجتمع الدولي على النظر، على وجه الاستعجال، في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز وتدعيم المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في مساعيها من أجل التنمية ومن أجل إيجاد الأوضاع التي تتيح إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً؛

٤- *يسلّم* بأن ما يسمى "حقوق الجيل الثالث" المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيمة الأساسية للتضامن يلزمها إلى مزيد من التطوير التدريجي في إطار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتتسنى الاستجابة للتحديات المتزايدة المتعلقة بالتعاون الدولي في هذا المضمار؛

٥- *يطلب* إلى جميع الدول وإلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تعمم في أنشطتها مراعاة حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي؛

٦- *يقرر*، مراعاةً منه للحاجة الملحة إلى مواصلة وضع مبادئ توجيهية ومعايير وقواعد ومبادئ بهدف تعزيز وحماية حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، أن يطلب إلى الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مواصلة الاضطلاع بولايته، رهنا باستعراض المجلس هذه الولاية في المستقبل القريب؛

٧- *يطلب* إلى الخبير المستقل أن يواصل عمله من أجل إعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة التاسعة للمجلس (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك؛

٨- *يطلب أيضاً* إلى الخبير المستقل أن يراعي نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات العالمية والاجتماعات الوزارية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأن يلتمس لدى اضطلاعه بولايته آراء ومساهمات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

٩- *يقرر* مواصلة النظر في هذه المسألة في دورته التاسعة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

- - - - -